الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.391
25 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

فريق المناقشة الرفيع المستوى المعني باستراتيجيات التجارة والتنمية لأقل البلدان نمواً

١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ – موجز أعدته أمانة الأونكتاد

التجارة والنمو والفقر في أقل البلدان نمواً

١- إن التحدي المتمثل في الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً هو تحدٍ هائل يتطلب بذل جهود خاصة من قِبَل أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية من أجل معالجة ما تتسم به حالة التخلف والفقر في هذه البلدان من عمقٍ واستمرار.

٢- وفي السياق العالمي الراهن، ليس من المرجَّح أن تتمكن أقل البلدان نمواً من خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. بل إن هناك، على النقيض من ذلك، خطراً كبيراً في أن تصبح أقل البلدان نمواً، إذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، البؤرة الرئيسية للفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥. وتُعتبر الحالة الراهنة في عددٍ من أقل البلدان نمواً خطيرة بصورة خاصة نتيجة لجوانب القصور الهيكلي، والتفاعل بين عوامل وطنية ودولية، بما في ذلك الصراعات الأهلية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونقص الموارد المالية المحلية والموظفين المُدربين، ونقص الاستثمار، وتدهور معدلات التبادل التجاري، واستمرار المديونية، وعدم القدرة على تذليل القيود في جانب العرض. وهذه العوامل جميعها تحول دون استفادة أقل البلدان نمواً استفادة كافية من الفرص الناشئة في إطار اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة.

٣- وفي حين أن للتجارة أهميتها بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن هناك خطراً في المغالاة في التشديد على أهمية التجارة بالنسبة للحد من الفقر. فالاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية تواجه مشاكل رئيسية تتمثل في انخفاض وتقلّب الأسعار العالمية. كما أن التجربة تدل على أن النمو القائم على التصدير، في الحالات التي

لا تـــزال فيها أغلبية السكان تحصل على رزقها من خلال زراعة الكفاف، وكذلك في الحالات التي لا تزال فيها الهـــياكل الأساسية المحلية للنقل والاتصالات والأسواق المحلية متخلفة، يترع نحو التركز الجغرافي ضمن "جيوب" معينة بدلاً من أن يفضي إلى عملية إدماج اجتماعي شاملة للجميع.

٤- وقـــد عُقـــدت التزامات دولية فيما يتصل بانتهاج طريق جديد لدعم التنمية وذلك في إطار توافق آراء مونتيري. إلا أن هناك حاجة لإجراء تغيير في النماذج المتبعة في الممارسة العملية وليس مجرد تغيير في الكلام. ولهذا الأمـــر أبعـــاد مختـــلفة عـــلى المستوى الدولي: (أ) زيادة حجم المساعدة الإنمائية وإزالة أعباء الديون الخارجية؛ و(ب) تحسين نوعية المساعدة الإنمائية؛ و(ج) تحقيق المزيد من التماسك بين سياسات المعونة، والتجارة، وتخفيف أعباء الديون، والاستثمار؛ و(د) زيادة استقلال الحكومات الوطنية فيما يتصل برسم السياسات العامة؛ و(هـ) إيلاء قـــدر أكـــبر مـــن الاهتمام من قِبَل المؤسسات الدولية لتلك المشاكل التي تعتبر أقل البلدان نمواً نفسها أنها تمثل مشـــاكلها الحقيقية. وعلى المستوى الوطني، ثمة حاجة للأخذ باستراتيجيات إنمائية جديدة. وهذه الاستراتيجيات تتجاوز نطاق ورقات استراتيجية الحد من الفقر. فالتحدي الأهم يتمثل في التعجيل بالنمو الاقتصادي والنهوض بالتنمـــية الشاملة للجميع وليس مجرد إدراج التجارة ضمن استراتيجيات الحد من الفقر. ويجب تحقيق المزيد من التماسك بين الاستراتيجيات الوطنية والعمليات العالمية.

السياسات الوطنية

٥- إن تحرير التجارة لم يكن أداة ناجعة بالنسبة للحد من الفقر. بل إن هناك حالات كان فيها تحرير التجارة مرتـــبطاً بتقلص التصنيع وزيادة البطالة. والعلاقة الأفضل بين التجارة والفقر توجد في تلك البلدان التي انفتحت باعتدال في فترة التسعينات من القرن الماضي. ولكي يساعد تحرير التجارة في الحد من الفقر، فلا بد أن يكون هذا التحرير تدريجياً ومرتبطاً بتنمية القدرات التوريدية، ولا ينبغي أن يساوى بنهج النشاط الاقتصادي الحر بمنأى عن تدخل الدولة بل ينبغي أن يشتمل على عملية إعادة تقييم لدور الدولة في السياسة المحلية.

٦- وفي حـــالات الفقـــر الواســـع الانتشار السائد في معظم أقل البلدان نمواً، يتطلب الحد من الفقر الأخذ باستراتيجيات إنمائية تعزز النمو الاقتصادي المتسارع الذي يكون شاملاً لجميع الفئات الاجتماعية ومستداماً من الناحـــية البيئية ومطرداً. ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة، لا ينبغي لاستراتيجيات التنمية الوطنية أن تقتصر على مجـــرد الأســـاس التحديـــثي للاقتصـــاد، بل ينبغي أن تشمل أيضاً: (أ) التغيير التكنولوجي في أنشطة الكفاف؛ و(ب) الخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع؛ و(ج) توفير فرص عمل معقولة من خلال تنمية السلع والخدمات غير القابلـــة للتداول تجارياً، فضلاً عن الأخذ بنهج جديد إزاء التنمية الريفية القائمة على أساس جميع الاستخدامات الممكنة للكتلة الحيوية (مثل الأغذية، والأدوية، والمواد الخام). ولا ينبغي استبعاد النساء من فرص العمل.

٧- وينـــبغي تكيـــيف استراتيجيات التنمية الوطنية وفقاً للأوضاع المحددة للبلدان. وينبغي الاهتمام بتفاوت الأوضاع الأولية، ومدى توفر الموارد، وهياكل التصدير فيما بين أقل البلدان نمواً.

السياسات الدولية

٨- قليلة جداً هي أقل البلدان نمواً التي استفادت من مخططات البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. ولا يزال لهذه الأفضليات التجارية دور تؤديه، وينبغي تعزيزها من خلال اعتماد تدابير مثل إدخال تحسينات على قواعد المنشأ تراعي هياكل الإنتاج القائمة، وإقامة علاقات ثلاثية الأبعاد بين الأفضليات التجارية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. ويدخل تحسين القدرات التوريدية في صلب المشكلة المتمثلة في كيفية جعل التجارة أداةً أكثر فعالية من أجل الحد من الفقر.

٩- وثمة حاجة لزيادة المعونة لتنمية القدرات التوريدية. وفي البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، يلزم تقديم المساعدة الدولية بهدف المساعدة في عملية التنويع وتعزيز القدرات المحلية على تجهيز المنتجات ذات القيمة المضافة. وينبغي للشركاء الإنمائيين الدوليين بلوغ المستويات المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتي تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وقليلة جداً هي البلدان المانحة التي أوفت بهذه الالتزامات حتى الآن. ويجب ألا تؤدي الشروط المفروضة على السياسات العامة إلى تقييد الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة. وفي ظل الحالة الراهنة، تكون إتاحة إمكانية الحصول على المعونة مرهونة بانتهاج سياسات اقتصادية كلية تقيد تنمية القطاع الخاص وتراكم رأس المال المحلي.

١٠- وعلى الرغم من مختلف المبادرات الرامية إلى إزالة أعباء الديون عن كاهل أقل البلدان نمواً، فإن الديون الخارجية تظل تشكل مشكلة رئيسية بالنسبة لمعظم هذه البلدان. ومن الضروري إجراء تخفيضات إضافية للديون من أجل الحد من الفقر. ولا يزال التمويل المستدام لتنمية القدرات في جانب العرض يمثل مشكلة في البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي تظل إمكانية حصولها على القروض محدودة. وينبغي معالجة هذه المشكلة بصورة عاجلة.

١١- وينبغي أن تكون لأقل البلدان نمواً مكانة مركزية على الخارطة التجارية الجديدة. وينبغي أن تشارك هذه البلدان مشاركة نشطة في الجولة الجديدة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

وأخيراً، أعرب العديد من المشاركين في المناقشة عن تقديرهم للنوعية الممتازة التي يتميز بها *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ الصادر عن الأونكتاد*.